

فقولنا نلزم كون الاثنين واحدا يعني لانه القدرة هـ  
والذات حقيقتان اثنتان فلو اخذنا اي صارتا واحدا  
لزم ما ذكر ضرورة قوله قديمه تغيرا بالتحقق نعمنا القدرة  
واشار بهذا الي اثبات المطلب الثالث وهو قدم القدرة  
اي لا اول لها واستدل على ذلك بدليلين الاول  
ان القدرة لو كانت حادثة لكان بعدها وهو العجز  
قدما اذ لا واسطة بينهما في خلق كل حي واذا كان  
العجز قدما استحال عدمه لما عرفت في باب حدوث  
العالم من بيان استحالة عدم القديم واذا استحال  
عدم العجز استحال وجود القدرة التي هي شرط في وجود  
العالم فيلزم ان لا يوجد شيء من العالم ابد والحق ان  
يكذبه الثاني ان القدرة لو كانت حادثة للزم  
الدور والتسلسل وبيان اللزوم انها اذا كانت  
حادثة للزم افتقارها الى محدث قادر بقدره  
ثم نقل الكلام الى هذه القدرة التي توقفت  
عليها القدرة الاولى فيلزم ان تكون ايضا حادثة هـ  
لما تلتها للاولي فتوقف هي ايضا على قدرته اخرى  
لئلا عمل فان كانت هذه الاخرى هي الاولي التي كانت  
توقفت عليها لزم الدور وان كانت غيرها لزم  
فيها ايضا ما لزم في الاولي وهكذا ابدا ويلزم التسلسل  
وقد علمت استحالة الدور والتسلسل في باب  
وجوب قدمه تعالى ووجوب بقائه وانما اقتضى  
هنا في القدرة على التسلسل لانه اخذه بالمعنى

الاعم

الاغراض الشاغل للذات لان الـ والتسلسل ايضا لانه  
في امورنا هية وهذا كثيرا يقتصر بعض العلماء على  
التسلسل في باب القدم وغيره مما يلزم في الدور  
او التسلسل بالمعنى الاخص وهو الذي يكون في  
امور غير متناهية فيتوهم القاصر نقصا في كلامهم  
وليس فيه نقص لما عرفت الان في معنى التسلسل الاعم  
فتبينه لذلك قوله ويلزم ان تكون هذه القدرة منقطعة  
بجميع الممكنات يعني بالممكنات الخارجية دون الواجب والمستحيل  
اما الواجب فذاته تعالى وصفاته وانما لم تتعلق بالواجب  
لما يلزم من تعلقها به ان يكون موجودا بعد عدم لان  
ذلك من لازم اثر القدرة وذلك فليس حقيقة الواجب  
ان هو الذي لا يتصور في العقل عدمه واما المستحيل  
فكل جمع بين وجود الشيء وعدمه مثلا وانما لم تتعلق به  
لما يلزم في تعلقها به ان يصح وجوده وذلك ايضا  
ما في حقيقة المستحيل اذ هو لا يتصور في العقل  
وجوده فتعني ان القدرة لا تتعلق الا بالماز  
وهو الممكن لانه الذي يصح في العقل وجوده  
وعدمه ولا يتوهم ان في عدم تعلق القدرة  
بالواجب والمستحيل تصور لان العصور انما ثابتة  
ان لو كانت حقيقة الشيء مما يقبل الوجود بعد  
العدم ثم مع ذلك لم يثبت ان يكون اثر القدرة  
اما اذا كانت حقيقة الشيء خارجة عن جنس المقدر  
فليس في عدم تعلق القدرة به قصورا لانه بل تعلقها

Copyrighted by University